

## المنتدى الألماني-العربي الثالث للمياه

2015/ 6/2-5/31

غرفة تجارة عمان

محاوّر كلمة سعادة الدكتور طلال أبوغزالة

الأردن واحدة من أكثر الدول فقرا في القطاع المائي في العالم وهو من الدول القليلة عالميا التي تواجه واقع مائي صعب فرض نفسه بقوة خلال السنوات الأخيرة القليلة لعدة أسباب أبرزها تزايد اعداد السكان بشكل مضطرد وكذلك الهجرات المتتالية التي تعرض لها هذا البلد عبر العقود الطويلة الماضية نتيجة للاحداث المتلاحقة والمتسارعة في الاقليم دوما.

ولعل ازمة اللجوء السوري المتواصلة الان واحدة من أكثر هذه التحديات التي تواجه الأردن فلاجوء مئات الالاف من السوريين الى بلد يصنف من بين الاقفر بمراد الطاقة والمياه بشكل كارثة حقيقية.

اضافة الى تراجع المصادر المائية نتيجة التقلبات المناخية والتي أثرت على معدلات الهطول المطري على الأردن خلال العقود الماضية مع ازدياد مستمر في الطلب نتيجة الظروف السياسية والهجرات واخرها لجوء أكثر من 1,6 مليون لاجيء سوري بين مقيم في داخل المخيمات التي ترعاها الامم المتحدة والمنظمات الانسانية وبين مقيم في التجمعات السكانية المحلية في المدن والقرى حيث ارتفع الطلب على عموم المملكة بنسبة 22% فيما سجل الطلب في مناطق الشمال الاكثر تضررا بموجات اللجوء السوري ولقربها من سورية أكثر من 40%.

يسعى الأردن لتعزيز التعاون مع الدول المجاورة بما يكفل حقوقه المائية وتنميتها وما زال يعمل على بلورة استراتيجية مائية واقعية قابلة للتطبيق، تكفل وتراعي المصالح المائية للدول وتتبنى سياسات واضحة جنبا الى جنب مع تنسيق الجهود وتعزيز العمل المائي المشترك على المستوى العربي والاقليمي.

يجب إطلاق مبادرات تعطي المياه أولوية في التخطيط والعمل، من خلال تبادل الخبرات الاقليمية والعالمية ونقل التجارب الناجحة في الادارة الكفؤه بين الدول وصولا الى حاكمية المياه وسبل المحافظة.

ضرورة انشاء مراكز عربية متخصصة لتبادل الخبرات خاصة في موضوع تحلية المياه واعادة الاستخدام كونها تعد مصدرا هاما وازافيا وجديدا لحل جزء كبير من مشكلة المياه خاصة لاغراض الصناعة والزراعة وإطلاق حملة موسعة لحماية المياه العربية واعتماد معايير ومؤشرات موحدة للمياه وتنفيذ مبادرات عربية بناءة وتطوير المؤسسات المائية العربية.

لابد من الاشارة الى الدور الاسرائيلي السلبي في الاعتداء على مياه الاردن. ورغم التوقيع على اتفاقية سلام بين الاردن واسرائيل فان الاردن ما زال يعمل بشكل حثيث للحصول على حقوقه المائية المهذورة والمسلوبة من اسرائيل.

هناك دور كبير لسمو الامير الحسن بن طلال بصفته رئيسا للمجلس الاستشاري للامين العام للامم المتحدة لقضايا المياه في دعم المبادرات والابتكارات لحل مشاكل المياه على المستوى المحلي والاقليمي وكان سموه من اول دعاة ايجاد حلول امنة ودائمة لقضايا المياه في الاقليم نظرا لخطورة هذه المسألة كاساس لاي نزاع مستقبلي.

من المشاريع الهامة على الصعيد الاقليمي مائيا الان مشروع ناقل البحر الاحمر - الميت الذي بدء العمل في مرحلته لاولى.

يعد هذا المشروع أحد أهم المشاريع المائية الاستراتيجية الحيوية للمملكة الاردنية الهاشمية ويحقق حلم وتطلعات الاردنيين جميعا في الوصول الى واقع مائي آمن ومريح بعد استكمال جميع مراحل المشروع المختلفة، كونه سيشكل حلا ابداعيا خلاقا يتمثل بتحلية مياه البحر وسيعمل على تأمين احتياجات الاردن المتزايدة للتنمية والتطور خلال الفترات المقبلة من خلال تنفيذ وانشاء ممر على

البحر الاحمر لسحب 300 مليون م/3 سنويا في المرحلة الاولى لتصل الى مليار م/3 سنويا بعد استكمال المراحل المستقبلية للمشروع.

سيعمل هذا المشروع الاردني على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للمملكة والتي تسعى بكل طاقتها لأرساء الامن السلمي العالمي كون المياه حاجة انسانية ضرورية لتقدم المجتمعات وتطورها ويوفر الاحتياجات المائية المتنامية وتأمين حقوق وحاجات الاشقاء في فلسطين المائية بالشكل الذي يغطي احتياجات الحياة والتنمية لديهم بعيدا عن التغول الاسرائيلي.

ضرورة خلق شراكات تعود بالفائدة على قطاع المياه العربي وضرورة وضع استراتيجية عربية موحدة لحوكمة المياه كونها احدى اهم المشكلات التي يعانيتها قطاع المياه، خاصة ما يعانیه من ضعف هيكله قطاع المياه ومصادرها مع نقص الوعي المائي العربي وقصور الادارات المائيه في اقبال رسالتها لمنطقتنا حول خطورة ازمة المياه وسبل المحافظة عليها.

ضرورة مواصلة العمل على تطوير المقاييس الموحدة للتشغيل والصيانة للمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية واعتماد الادلة الارشادية في اصلاح المرافق وكفاءة الاستخدام وتوحيد مؤشرات الاداء وارساء منظومة النزاهة والشفافية وضرورة ربط انظمة المعلومات الجغرافية GIS ووضع الاطر للادارة المتكاملة لمصادر المياه والغذاء والطاقة وتعزيز الابحاث في مجالات تحلية المياه والطاقة البديلة ذات التكاليف المنخفضة وتعزيز وسائل التوعية المبتكرة.

نتطلع الى خلق شراكات عربية بينية استراتيجية تحقق اماننا وتحفظ حقوقنا المائية ومواردنا بما يعزز سيادتنا وعلاقتنا الاقليمية والدولية، وخاصة مع الاتحاد الاوروبي والعالم ويشكل خاص المانيا كونها من الدول المتقدمة في مجال الخبرات المائية وبما يحقق التنمية الاقتصادية العربية.